٧٤/٥) وضع كتلة المباي داخل حزب العمل بقوله : « انها ترقد عاجزة على فراش الاحتضار » و« وتجد نفسها الان على هامش السلطة » بعد ان كانت سيطرتها على الدولة غير محدودة . واضاف ماركوس محللا اسباب هذا الوضع : « ان المباي لم يصل مصادفة الى ما وصل اليه . فالجهاز الحزبي يدفع اليوم ثمن نظرة زعمائه الضيقة وأنانيتهم على مر السنين . هذا هو ثمن كل السنوات التي حارب فيها الجهاز كل قوة شابة برزت ، وثمن انانية الزعماء المتعصبين الذين خشوا الرجال الموهوبين ، ولم يرعوا جيلا منهم يستحق الاستمرار في الحكم بعدهم » . (نشرة م.د.ف. السنة الرابعة ، العدد ١١ ، ٧٤/٦/١) .

أما دانييل بلوخ فقد تناول الوضع من زاوية أوسع حيث أشار الى وضع ومكانة رابين نفسه داخل الوضع الجديد الذي استجد فقال : « نشأ في حزب العمل وضع فريد في نوعه . سيصبح الان مجالا الخارجية والامن بأيدي « رافي » و« أحدوت همفودا » . وستسيطر كتلة المباي على المجال الاقتصادي والهستدروتي والحزبي . وسيصبح اهم شخص في المباي (سابير) رئيسا لادارة الوكالة اليهودية ، وهو منصب ذو اهمية اقتصادية ـ اجتماعية . وسيكون رجال بطانته : وزيرا المال والاسكان (الاشارة الى رابينوفيتش وعوفر) ورؤساء هيئة العاملين [في الهستدروت] ورجل المباي بروحام ميشل هو ايضا سكرتير الهستدروت . ويجب الافتراض ان سكرتير حزب العمل سيكون مبائيا بارزا . وسينشىء كل هؤلاء مراكز قوى . وسيكون يتسحاق رابين رئيسا للحكومة وليس زعيما للحزب . وستواجهه ، اضافة الى مراكز القوى في الهستدروت والوكالة اليهودية والحزب ، معارضة خارج البرلمان بزعامة جولدا مئير ووزراء كبار سابقين . ويقول البعض ساخرا انه ستصبح في اسرائيل حكومتان : حكومة رابين وحكومة منفى » . (نفس المصدر اعلاه) .

التشكيلة الوزارية

تشكلت الوزارة الاسرائيلية الجديدة من ١٩ وزيرا بمن فيهم رئيس الوزارة نفسه . وهناك أربع وزارات ما زالت شاغرة وأسندت مهامها الى وزراء آخرين بالوكالة ، وهي : وزارة البرق والبريد ، وقد تولاها رئيس الوزارة نفسه ، ووزارة الاديان وقد تولاها وزير العدل ، ووزارة الداخلية وقد تولاها وزير الشرطة ، ووزارة الشؤون الاجتماعية وقد تولاها وزير الصحة . والوزارات الثلاث الاخيرة ابقيت شاغرة خصيصا للمفدال على امل حدوث تغيير في موقفه والعودة الى المشاركة في الحكم . اما الوزارة الرابعة فقد بقيت شاغرة بشكل مؤقت لعدم وجود شخص مناسب لها ولاضطرار رابين لتقديم حكومته لرئيس الدولة ومن ثم للكنيست لطرح الثقة بها . ومن المنتظر في حالة عدم عودة المفدال ثانية الى الحكم ، اعادة توزيع الحقائب الوزارية بشكل دمج بعض الوزارات او اسناد الوظائف الشاغرة الى وزراء الدولة بعد اجراء تعديل في المناصب على الارجح . كما وتضم التشكيلة الوزارية ثلاثة وزراء دولة هم : يسرائيل جليلي (احدوت همفودا) جدعون هاوزنر (احرار مستقلون) وشولميت الوني (حركة حقوق المواطن).

وتتوزع المناصب الوزارية الحالية بين الكتل المشاركة في الائتلاف على النحو التالي : وزيران لكل من : رافي ، احدوت همفودا ، الاحرار المستقلين والمابام . ووزير واحد لحركة حقوق المواطن . اما الوزراء العشرة الاخرون فانهم من كتلة المباي في حزب العمل ، ومن المحتمل ان يصبح عدد هؤلاء احد عشر بعد ايجاد وزير أصيل لوزارة البرق والبريد . وحسب هيكل الوزارة الحالية فان هناك ثلاث وزارات مخصصة للمتدينين (المفدال) .

وهناك في الوزارة الحالية ستة وزراء يدخلون الوزارة لاول مرة ، من بينهم اربعة من حزب العمل ، وواحد من « رافي » وواحد من حركة حقوق المواطن .

وتضاربت الآراء حول تقييم حكومة رابين فبينما رأى فيها البعض دليلا واستجابة لارادة التغيير التي عبرت عنها حركات الاحتجاج داخل الاحزاب وخارجها اعتبرها البعض الاخر عاجزة وغير قادرة على التصدي للمهام المطروحة حاليا . فقد كتبت صحيفة جيروزاليم بوست (٧٤/٥/٢٩) حول ذلك تقول : « ... ان كل شيء يتعلق بمدى نجاح رابين بازالة الخلافات العديدة التي رافقت عملية تشكيل حكومته ، لكي يستطيع الوزراء الجدد والقدامى العمل سويا » . وذكرت الصحيفة ان رؤساء الحكومات السابقة ، ابتداء من بن جوريون ولغاية